

تباين المصالح يعدل المواقف الدولية من استهداف منشآت النفط السعودية

لندن تتهم طهران بالمسؤولية عن هجوم بقيق وخريص وباريس تدعو إلى التريث



بعد فترة الردود الانفعالية على قصف منشآت النفط السعودية بدأت الحسابات تطفئ على مواقف الدول الكبرى من تلك الحادثة الاستثنائية وطريقة الرد عليها، وبدأ اختلاف المصالح بين بعض الدول يعدل من مواقفها ويحدث تبايناً بينها، ما يمنح إيران، المتهم الرئيسي في الهجوم على منشآت أرامكو، فرصة إضافية للمراوغة والتخلص من التبعات.

نيويورك - تصاعد الإنذار، السجال بين طهران ولندن بشأن حادثة قصف منشآت النفط السعوديتين، وذلك قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة الثلاثاء، بمشاركة كل من الرئيس الإيراني حسن روحاني ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون. ودعت أهمية الحدث وتوجه الأضواء صوب نيويورك العديد من الأطراف الدولية إلى توضيح مواقفها من الهجوم الاستثنائي الذي استهدف مرافق نفطية سعودية وطلت آثاره أسواق النفط العالمية.

جونسون مهتم بتأمين مصالح بلاده في فترة الخروج الصعب من الاتحاد الأوروبي، وماركون راغب بتحقيق إنجاز دبلوماسي

علاقتها الوطيدة مع السعودية وكذلك مع الولايات المتحدة التي أعلنت عزمها إبرام اتفاق للتجارة الحرة مع المملكة المتحدة خلال الصيف القادم. وأغلق انسحاب إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي مع إيران وإعادتها فرض عقوبات شديدة على طهران، الباب أمام العديد من الدول الأوروبية التي كانت تطمح لإعادة ربط علاقات اقتصادية وتجارية مع إيران والدخول إلى السوق الاستثمارية الإيرانية والاستفادة مما تتيحه من فرص لا سيما في مجال الطاقة.

واتهم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إيران بالوقوف خلف الهجمات على منشآت النفط في السعودية. وقال على متن الطائرة، أثناء توجهه إلى نيويورك للمشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، "يمكنني أن أقول لكم إن المملكة المتحدة تنسب إلى إيران، وبدرجة عالية جداً من الاحتمال، الهجمات على أرامكو".

وأشار إلى أن من "الصعوبة معرفة كيفية ترتيب رد دولي". مضيفاً "سنعمل مع أصدقائنا الأميركيين وأصدقائنا الأوروبيين على تصميم رد يحاول خفض التوتر في منطقة الخليج". وتابع "بالطبع إن طلب منا السعوديون أو الأميركيون أن نلعب دوراً، سندرس الطريقة التي يمكننا بها أن نكون مفيداً".

وتعمدت إيران، في ردها على الموقف البريطاني من الهجوم على منشآت النفط السعودية، التلميح إلى أن هناك دوافع مصلحة وراء ذلك الموقف، مشيرة إلى صفقات السلاح الذي تباعه لندن للرياض وتجنن من ورائه أرباحاً مجزية.

روحاني إلى نيويورك حيث سيتعين عليه مواجهة أسئلة محررة

إرسال قوات أميركية لتعزيز الدفاعات السعودية، قد قال في بادئ الأمر إن واشنطن مستعدة للرد على الهجوم، ثم قال بعد ذلك إن هناك خيارات أخرى غير خوض حرب. ووصف ماكرون ترامب بأنه صانع قرارات منفرد وانفعالي، في حين قال إن روحاني يعين عليه (لتمرير قرار بشأن اللقاء مع ترامب) أن يفتح نظاماً سياسياً كاملاً. مضيفاً "الإيرانيون مرنون في ما يتعلق بالشروط لكنهم غير مرنين في ما يتعلق بالتوقيت الذي يجب في نظرهم أن يكون في نهاية المطاف، في حين أن هدف الولايات المتحدة هو عقد هذا الاجتماع في أجل قريب".

رداً على انسحاب الولايات المتحدة منه. ودعت باريس إلى تخفيف التصعيد في الخليج. ورأى ماكرون في حادثة الصحيفه أنه ينبغي توخي الحذر عند إلقاء اللوم في الهجوم الذي صدم أسواق النفط. وأضاف "يتعين أن يلتزم المرء الحرص في إلقاء اللوم. هناك مجموعات من الخيوط، لكن هذا القصف يعد عملاً عسكرياً جديداً من نوعه". وأقر ماكرون محادثات عقد محادثات بين ترامب وروحاني "قطعاً لم تتحسن" منذ وقوع الهجوم. وكان ترامب، الذي أمر بفرض المزيد من العقوبات على إيران ووافق على

إنجاز دبلوماسي يتمثل في تقريب الهوة بين واشنطن وطهران، وصولاً إلى جمع الرئيسين روحاني وترامب في لقاء مشترك. وقال الرئيس الفرنسي لصحيفة لوموند، وهو بالطائرة في طريقه لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، إن الهجوم على منشآت النفط السعوديتين يوم 14 سبتمبر لا يدعم الجهود الدبلوماسية لترتيب محادثات بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب والرئيس الإيراني حسن روحاني. وتحاول فرنسا إنقاذ الاتفاق النووي مع إيران، في حين تتراجع طهران تدريجياً عن التزاماتها بموجب الاتفاق،

ونقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية شبه الرسمية عن عباس موسوي المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية قوله "بدلاً من أن تبذل حكومة إنكلترا جهوداً لا طائل من ورائها ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، عليها التحرك لوقف بيع الأسلحة الفتاكة للسعودية، وهو مطلب للكثيرين في العالم". وتباين الموقف البريطاني من حادثة قصف المنشآت السعودية مع موقف فرنسا التي تبدو أحرص على الحفاظ على حد أدنى من العلاقات مع طهران دون خسارة علاقاتها مع الرياض، فيما أظهر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الفترة الأخيرة اهتماماً بتحقيق

فساد الأحزاب الحاكمة يغرق العراق في المزيد من الديون

لجان اقتصادية حزبية مهمتها جباية حصص من أموال الدولة

الاستجابات مثيرة للجدل من المسؤولين الذين يرفضون. ويتوقع خبراء الاقتصاد في العراق أن يستمر العجز في موازنة البلاد ما دامت صيغ الفساد والمحاصصة الحزبية قائمة، فيما يشير آخرون إلى إمكانية حدوث انهيار اقتصادي وشيك في حال هبطت أسعار النفط العالمية عن معدلاتها الحالية.

ويهدف البحث عن شركات تنفذ مشاريع بصيغة الدفع بالإيجال نظراً لعجز الخزينة العامة عن التمويل المباشر، لجأ رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي إلى الصين مؤخراً طلباً للمساعدة وسط تحذيرات من توريط البلاد بديون خارجية جديدة.

للحصول على عمولات مالية، ما يعني أن نواب البرلمان القادمين أساساً من الأحزاب هم جزء من المشكلة وربما أساسها.



مفقد داغر
أكثر من تريليون دولار
أهدرتها الحكومات
المتعاقبة منذ 2003

وكثيراً ما يكون النواب أعضاء في لجان أحزابهم الاقتصادية، وهم يستغلون وجودهم في البرلمان للضغط على المسؤولين التنفيذيين بهدف الحصول على المقاولات، فيما يكون

وتذهب معظم تخصيصات الموازنة إلى تمويل بند الرواتب الحكومية، ما يعني أن العجز قد يضر بشريحة الموظفين. وبناء على ذلك قالت اللجنة المالية في البرلمان العراقي إنها لن تتسلم مشروع موازنة 2020 من الحكومة إذا تضمنت بنودها عجزاً مالياً كبيراً. وقال رئيس اللجنة هيثم الجبوري، إن "موازنة العام المقبل لا تزال في مراحل الإعداد لدى الجهات الحكومية المعنية"، مؤكداً أن اللجنة المالية ستعيد الموازنة إلى الحكومة "وتحملها المسؤولية في حال وجود عجز مالي كبير". وأضاف أن "الحكومة معنية بإيجاد حلول لسد العجز في الموازنة غير الإيرادات النفطية".

وفي حال صحت تكهنات العجز في موازنة العام المقبل، فإن تسديد الديون الخارجية سيكون أمراً مستحيلًا فضلاً عن إمكانية زيادتها، نظراً لتوقعات بالحاجة إلى اقتراض جديد من أجل تمويل رواتب الموظفين. ويقول عضو اللجنة المالية بالبرلمان العراقي أحمد الجبوري، إن ديون العراق الخارجية بلغت 125 مليار دولار، مشيراً إلى أن "بقاها ينذر بوجود خطر على المستقبل الاقتصادي للعراق". ويفضل معظم النواب تحميل الحكومة مسؤولية العجز المالي في خزينة البلاد من أجل تحقيق حقيقة أن اللجان الاقتصادية غير الشرعية، التي تشكلها الأحزاب لتمثيلها في مؤسسات الدولة الرسمية هي السبب في تسرب أموال البلاد إلى شبكات الفساد. ولم يعد سرا أن الأحزاب الكبيرة تشكل لجناً تعرف بـ "الاقتصادية" مهمتها جباية حصصها من أموال الدولة عن طريق مراقبة إحالة المشاريع

الديون لكن من غير الواضح ما إذا كانت الحكومة العراقية قد أنفقت المبلغ في هذا الباب فعلاً في ظل انعدام الشفافية في ما يتعلق بالبيانات المالية الرسمية. ويجدر نواب في البرلمان العراقي من تحميل موازنة العام القادم أكثر مما تستطيع في ملف الديون ما يمكن أن يشكل تهديداً لمصدر دخل الملايين من الموظفين الذين يعتمدون على الراتب الحكومي.

وتشير تقديرات مسبوية للجنة المالية في البرلمان العراقي إلى أن موازنة العام القادم ستتجاوز حاجز الـ 120 مليار دولار مع توقعات بان تبلغ نسبة العجز فيها نحو 50 بالمئة.

وقال صندوق النقد الدولي إن "إعادة الإعمار وتعافي الاقتصاد بعد الحرب على تنظيم داعش سارا بمعدل بطيء". واقتصر ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على نسبة أقل من 1 بالمئة على أساس سنوي خلال العام الماضي "نظراً لضعف تنفيذ عمليات إعادة الإعمار وغيرها من الاستثمارات العامة. وانكماش إجمالي الناتج المحلي الكلي بنحو 0.6 بالمئة مع خفض الإنتاج النفطي عمالاً لاتفاق أوبك".

ووفقاً لهذا التقدير، فإن الإمال تتلاشى بشأن قدرة العراق على سداد جزء من ديونه الخارجية، فضلاً عن الداخلية. وتضمنت موازنة العام الجاري نحو 15 مليار دولار لسداد

بغداد - تتجنب الحكومة العراقية الكشف عن القيمة الحقيقية للديون الخارجية والداخلية المترتبة في ذمة البلاد، تاركة الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام التنازلات. وبرغم الموازنات الانفجارية التي ينفقها العراق سنوياً على مختلف القطاعات، إلا أن التلازم الغريب بقي قائماً بين سوء الخدمات المقدمة للسكان والزيادة المطردة في حجم الديون الخارجية، ما يؤكد أن الحصة الأكبر من عوائد النفط تذهب لصالح الأحزاب التي تهين على السلطة بعيداً عن الرقابة الحكومية. ومنذ 2003 لم تنجز الدولة مشاريع عملاقة كي تبرر هدر هذه المبالغ الطائلة.

ويقول مفقد داغر، وهو متخصص عراقي في مجال الإحصاء، إن المبالغ التي أهدرتها الحكومات المتعاقبة منذ 2003 تجاوزت حاجز التريليون دولار.

وتتضارب التقديرات المتعلقة بالدين الخارجي الواجب على العراق بين 40 و80 مليار دولار، إذ لا يزال الخلاف مستمراً بشأن حقيقة مطالبية دول خليجية لبغداد بسداد 40 مليار دولار كان نظام صدام حسين قد اقترضها قبل إسقاطه.

وحتى مع حذف الديون الخليجية، تبقى بغداد مدينة لدول وجهات خارجية بنحو 40 مليار دولار ومثلها لجهات وشركات داخلية. وجاءت آخر تقديرات صندوق النقد الدولي للوضع المالي العراقي في يوليو الماضي لتكسر حالة التشاؤم التي تحيط بالاقتصاد المحلي بالرغم من تحسن أسعار النفط بما يتجاوز الحد الأدنى الذي توقعته الحكومة العراقية للرميل الواحد.

العشوائيات مأوى الملايين من العراقيين

بغداد - أعلنت مفوضية حقوق الإنسان العراقية أن ثلاثة ملايين مواطن يعيشون في الآلاف من العشوائيات المنتشرة داخل البلاد والتي يوجد أغلبها بالعاصمة بغداد. وقال علي البياتي عضو المفوضية المرتبطة بالبرلمان العراقي، الإثنين، في بيان "من خلال الأرقام الرسمية لوزارة التخطيط، فإن هناك أكثر من 3700 موقع للعشوائيات في العراق". وذكر البياتي أن بغداد وحدها "يوجد بها ألف موقع للعشوائيات، وبذلك تنصهر قائمة المحافظات في هذا المجال.. تليها البصرة بـ 700 موقع، فيما تتذيّل محافظتا النجف وكربلاء القائمة بواقع 98 موقعاً". وتضم المواقع 522 ألف وحدة سكنية يعيش فيها أكثر من ثلاثة

ملايين مواطن أجبرهم العوز والفقر والظفر الأمني على العيش هناك. كما اعتبر البياتي في بيانه أن "طرد أي من هؤلاء وإزالة مسكنه دون توفير بديل له هو تجاوز على حقوق الإنسان، باعتبار أن حق السكن مكفول في الدستور وتحتل الدولة مسؤولية توفيره لكل مواطن". ومؤخراً كتفت أمانة بغداد ودوائر البلدية في المحافظات، جهودها ضمن حملة إزالة التجاوزات على أراضي الدولة، ما تسبب بتسرد عدد كبير من المواطنين من ذوي الدخل المحدود. وتحت الضغوط الشعبية ومؤسسات مدنية، أوقفت الأمانة الحملة، لحين توفير بدائل لسكني العشوائيات قبل إزالتها.



الأحزاب تزداد غنى والعراقيون يزدادون فقراً